جغرافيا

الاستيطان

كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى «كنتونات»؟

د. أحمد الأطرش

Settlement Geography

How the West Bank is being transformed into cantons?

Dr. Ahmad El-Atrash

كانون الأول ٢٠١٤

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون – تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)

فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص.ب ١٩٥٩

e-mail: madar@madarcenter.org

www. madarcenter.org

هذا البحث بدعم من «منظمة التحرير الفلسطينية – وحدة دعم المفاوضات»

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله - فلسطين

ص . ب:١٩٨٧

هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ (٩٧٢) – فاكس :٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

e-mail:info@al-ayyam.com

ISBN 978-9950-00-006-3

تصميم الغلاف: حسني رضوان

المحتويات

قائمة الخرائط

قائمة الرسوم التوضيحية

قائمة الصور

قائمة الجداول

ملخص

تقدم هذه الدراســة قراءة للأثر الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية على منطقة الضفة الغربية من ناحية ديمغرافية وفيزيائية واقتصادية واجتماعية، فضلاً عن البعد السياسي. هذا وتهدف الدراسة إلى عرض موجز عن الأدوات المستخدمة من قبل الإسرائيليين لخلق واقع جديد على الأرض من شأنه تقويض حل الدولتين.

تعتمد هذه الدراسة على مراجعة أدبيات الموضوع واستخدام نظم المعلومات الجغرافيــة كأداة تحليليــة للوصــول لفهم معمــق للأبعاد المترتبــة على وجود المســتوطنات الإســرائيلية في منطقة الضفة الغربية، وتظهر بالدليل القاطع أنه من المســتحيل بمكان تصور قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وتواصل جغرافي في ظل تواجد المشروع الاستيطاني الذي لم يدخر جهداً للتزايد والنمو بشــكل غير طبيعي، حتى في فترة مفاوضات الســلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ومــن الجديــر ملاحظته أن الحكومات الإســرائيلية المتعاقبــة على اختلاف مرجعياتها السياســية –اليســارية واليمينية– تعتبر المشروع الاستيطاني في منطقة الضفة الغربية حجر الأساس للحركة الصهيونية منذ قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨.

خلفية الدراسة

تم الشروع في إعداد هذه الدراسة بتكليف من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، بهدف تلخيص أهم المعطيات المتعلقة بأثر المشروع الاستيطاني على جغرافيا الضفة الغربية، وخاصة فيما يتعلق بشق الطرق والبنى التحتية. هذا ومن الممكن تلخيص الأهداف الفرعية لهذه الدراسة على النحو التالي:

- توفير الفرصة أمام صانع القرار والمواطن الفلسطيني لتكوين فهم واضح ومعمق للأثر الجغرافي للمشروع الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- توثيق أحدث الإحصاءات والمعلومات ذات العلاقة وعرضها ضمن سياق واضح من شأنه مساعدة الفلسطينيين أكاديمياً وسياسياً على تطوير إستراتيجية لمواجهة الأثر الجغرافي للاستيطان الإسرائيلي الجائر في الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن تناول موضوع المستوطنات الإسرائيلية في الأبحاث الأكاديمية والاستقصائية ذات العلاقة بالواقع الفلسطيني ليس بالأمر الجديد، ولكن ما يميز هذه الدراسة تركيزها على استشراف المستقبل القريب وبعيد المدى من منظور آثار المستوطنات الإسرائيلية- والبنى التحتية الخاصة بها- على مستقبل الدولة الفلسطينية.

تعتمد منهجية البحث المتبعة في إعداد هذه الدراسة على مصادر معلومات ثانوية مختلفة، مثل جهاز الإحصار المركزي الفلسطيني بالإضافة للعديد من التقارير والدراسات المحلية والعالمية ذات العلاقة. كما استخدمت الدراسة العديد من أدوات البحث، مثل مراجعة أدبيات الدراسة وإجراء بحث نقدي وتحليلي للإحصاءات المتوفرة، بالإضافة إلى استخدام النهج المعمق لرسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد لتحليل الواقع الجغرافي وتوثيق المعطيات ذات

العلاقة وأثرها الجغرافي ديمغرافياً وفيزيائياً (مادياً) واقتصادياً وبيئياً.

من الجدير ذكره، أن استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد كأداة في التحليل التخطيطي من شأنه أن يزود الباحثين بالمرونة المطلوبة للشروع في بحث معمق، حيث أن اختلاف الطبقات الجغرافية يؤخذ بعين الاعتبار مشكلةً قاعدةً للبحث التي من شأنها أن تفضي إلى تحليل الآثار السلبية ذات العلاقة، مع الأخذ بالحسبان أن تحديد الفروقات يعد مسألة ضرورية للتخطيط في الأرض المحتلة كما هو الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث عملت النظريات المعاصرة على تطوير مناهج بحثية تعنى بمعالجة حالات مماثلة من خلال الاهتمام والتركيز على الطبقات الجغرافية المختلفة للوصول إلى فهم معمق (أريج، ٢٠٠٩).

تبين نتائج هذا التحليل بوضوح التأثيرات السلبية لتغليب النزعة السياسية على الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتي من شأنها الوصول الى حلول وخيارات مستدامة.

مقدمة

منذ نشأة المشروع الصهيوني في الأرض الفلسطينية، وبالأخص في منطقة الضفة الغربية المحتلة، بدأت الجماعات الاستيطانية بفرض سيطرتها على مساحات واسعة من الأرض بدعم من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باختلاف توجهاتها السياسية والفكرية، من أقصى اليسار الليبرالي الذي انتهج مبدأ الأمن والديمغرافيا إلى أقصى اليمين الأيديولوجي الذي انتهج مبدأ الضم والسيطرة (منصور، ٢٠١٤). إن الدعم الحاسم للحكومات الإسرائيلية للمشروع الاستيطاني في منطقة الضفة الغربية- بما يشمل القدس الشرقية- من شأنه إحداث تشوه

في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمجتمع الفلسطيني، وبالتالي إعاقة قدرة الفلسطينيين على ممارسة الحق في تقرير المصير، وتقويض فرص السلام.

إن المستوطنات الإسرائيلية شيدت لتبقى ضمن سياق سياسة الأمر الواقع التي تضرب بعرض الحائط المواثيق الدولية ذات العلاقة، والتي تعتبرها غير شرعية، وبهذا تخالف القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ومن جملة المعاهدات التي تخالفها المستوطنات الإسرائيلية اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢آب ١٩٤٩، وأكثر تحديداً، يخالف وجود المستوطنات الإسرائيلية المواد ٤٩ و٥٣ و١٤٧:

- المادة ٤٩: لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.
- المادة ٥٣: يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير.
- المادة ١٤٧: تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

(إتفاقية جنيف الرابعة، ١٩٤٩)

لم تنشأ المستوطنات الإسرائيلية بهدف حل مشكلة سكنية، ولكن بهدف تطبيق فكر ونظم انتقائية، ليس فقط في حدود المستوطنات الإسرائيلية التي يسعى المستوطنون إلى إنشائها، ولكن في جميع المناطق الفلسطينية المحتلة والتي يعتبرونها جزءًا لا يتجزأ من «أرض إسرائيل الكبرى»، وذلك عن طريق تطبيق الفكرة

باليد دون الرجوع إلى قانون أو عرف أو قضاء، حيث أن المستوطنين الإسرائيليين لا يؤمنون بقانون الدولة في حال تعارض مع أهدافهم التوسعية. ولعل هذا تطبيق للفكر الذي طالما نادى به الحاخام زفي يهودا كوك منذ العام ١٩٢١ والذي دعى إلى إنشـــاء «مملكة إســـرائيل النقية» من النيل إلى الفرات، حيث طالما قال: «إذا تعارض القانون مع التوراة، يجب تطبيق التوراة» (دوعر، ٢٠١٢، صفحة ١١).

اتســـمت الوتيرة التي نشـــأة فيها المستوطنات الإسرائيلية بنهجٍ غير متسق زمنياً وجغرافياً. حيث أن الموجة الأولى من المستوطنات الإسرائيلية اهتمت بالكيف وليـــس بالكم، في حين أن الموجات المتتالية اهتمت بتركيز أعداد أكبر في فترات زمنية محدودة. ومن الممكن القول إن الموجات الأولى من الاســـتيطان في الضفة الغربيـــة عملت على التمركز في أماكن إســـتراتيجية في منطقة القدس ومنطقة الأغوار وبشكل انتقائي، إلا أن الموجات اللاحقة استمرت بتكثيف المستوطنين في مناطق إســـتراتيجية عسكرياً «على قمم الجبال والتلال»[١] لفرض واقع جديد على الأرض بهدف الضم والســـيطرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢، الصفحات ١٨-١٩).

جاءت المستوطنات الإسرائيلية بمهمة أمنية ومتطلبات أمنية شكلت سبباً لادعاء الشرعية في استمرار التواجد الإسرائيلي في الضفة الغربية. يقول موشي ديان إن المســـتوطنات تعتبر جوهر المشـــروع الصهيوني، وبدونها لن نستطيع تحقيق أهدافه. ويضيف ديان «نحن لا نريد المستوطنات في يهودا والسامرة لأنها قادرة علـــى ضمـــان الأمن أفضل من الجيش، بل لأننا لا نســـتطيع من دونها أن نبقي الجيش في تلك الأراضي» (Aronson, 1996, p. 115).

إن أثر المســـتوطنات الإسرائيلية على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية

التي ترزح تحت الاحتلال الإسـرائيلي يعد أثراً بالغ السلبية. فالقيود المفروضة على حرية التنقل والحركة،[٢] بالإضافة للعنف الذي يمارسه المستوطنون، يجعل في كثير من الأحيان من الصعب كسب لقمة العيش أو الحصول على الخدمات الأساسية (ماورير، ٢٠١٢) ما يشكل تحدياً آنياً للفلسطينيين، وعلى المستوى القريب كذلك. أما أثر المستوطنات الإسرائيلية على جغرافيا الضفة الغربية فله أبعاد ديمغرافية وفيزيائية واقتصادية وبيئية على المستويين المتوسط والبعيد المدى، من شأنه تغيير واقع الصراع وجعله أكثر صعوبةً، وبالأخص على الفلسطينيين الذين يسعون إلى إقامة دولتهم على حدود الرابع من حزيران للعام ١٩٦٧.

هذا ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على هذه التحديات، وبيان آثارها السلبية على الحياة اليومية والمستقبلية للفلسطينيين.

فرضيات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات الممكن تلخيصها على النحو التالي:

- تعتبر القدس الشرقية جزءا من الضفة الغربية، وفي هذا السياق تم توثيق المستوطنات الإسرائيلية المتواجدة فيها وتحليلها كجزء لا يتجزأ من أرض الضفة الغربية.
- تم اعتماد المواثيق الدولية وعلى رأسها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة كمرجعية قانونية في تحليل البعد والأثر الجغرافي للمشروع الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تعتبر المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية وعقبة في طريق تحقيق السلام وفق مبدأ حل

الدولتين- الفلسطينية والإسرائيلية.

- تم الرجــوع إلى اتفاقيات أوســلو ذات العلاقة للأعــوام ١٩٩٣ و١٩٩٥ في تحليل وفهم التقسيمات الجغرافية الحالية، والتي صممت لتكون لفترة مرحلية لا تتجــاوز فترة الخمســة أعوام للوصول لحل نهائي للاحتلال الإســرائيلي للأرض الفلســطينية. حيث تم تأجيل خمــس قضايا لمباحثات الحل النهائي المتعثرة والمتوقفة حتى هذه اللحظة، وهي: الحدود والمياه والقدس واللاجئون والمســتوطنات الإســرائيلية، علماً أن هذه القضايا تعد مترابطة مع بعضها البعض، فعلى سبيل المثال، يتمركز أكثر من ٦٠٪ من المستوطنين الإسرائيليين (٣٢٧,٦١٨ من أصل ٥٣٦,٩٣٢مستوطناً) في منطقة القدس الكبرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢، صفحة ٦٣)، مما يظهر صعوبة مناقشة هذه المواضيع كلا على حدة.

خلفية تاريخية

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، قامت الدول المعروفة بالعظمى آنذاك، وتحديداً بريطانيا وفرنسا، بفرض الولاية على دول المشرق العربي، حيث أصبحت فلسطين التاريخية تحت الانتداب البريطاني. عملت الصهيونية في تلك الفترة -وبالتعاون والتنسيق مع قوات الانتداب البريطاني- على تحقيق المشروع الصهيوني بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. ففي الثاني من تشرين الثاني للعام ١٩١٧ أعلن أرثــر بلفــور- وزير الخارجية البريطاني آنذاك- عن دعــم بريطانيا لإقامة دولة لليهود في فلسطين، مما سهل تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود عليها من مختلف أصقاع الدنيا، وخصوصاً من أوروبا التي تعرض فيها اليهود إلى عمليات

اضطهـــاد عرقي وديني. أدى التزايد الســـريع في أعداد المهاجرين اليهود[٣] إلى رفع وتيرة التوتر بين المستوطنين اليهود الجدد والسكان الفلسطينيين الأصليين.

قامت القوى الصهيونية المســـلحة عند انســـحاب البريطانيين من فلسطين في أيار ١٩٤٨ بإعلان إقامة دولة إســـرائيل، مما أشعل الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى التي انتهت بسيطرة إسرائيل على ما يقارب ٧٨٪ من فلسطين التاريخية، وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى مخيمات في قطاع غزة والضفة الغربية بما يشمل القدس الشرقية، وفي دول الشتات.

تم في عام ١٩٥٠ ضم الضفة الغربية والقدس الشرقية لإمارة شرق الأردن، فـــي حـــين تولت مصر حكم قطاع غزة. وقعت في تلـــك الفترة الحرب العربية-الإسرائيلية الثانية في العام ١٩٥٦، ومع حلول الحرب العربية-الإسرائيلية الثالثة في العام ١٩٦٧، فرضت القوات الإســـرائيلية سيطرتها على قطاع غزة والضفة الغربية. واســـتمرت إسرائيل منذ ذلك الحين بسن قوانين توسّعية وفرض وقائع على الأرض عن طريق بناء المستوطنات الإسرائيلية. ففي أواخر السبعينات من القرن الماضي أعلنت إســـرائيل ١٦٪ مـــن أرض الضفة الغربية على أنها أرض دولة، حيث لا يستطيع سوى الإسرائيليين الانتفاع بها، وتمت الاستفادة من هذا التقسيم بإقامة العديد من المستوطنات الإسرائيلية. ومن الجدير ذكره أن تعريف أرض الدولة هدف أيضاً إلى وضع عراقيل أمام الفلسطينيين من ممارسة حقهم بتقريـــر المصير ضمن ولاية فلســـطينية مطلقة، وهو مـــا حصل لاحقاً مع توقيع اتفاقيات أوسلو (Abu-Lughod, 1982).

عملت الحركة الاستيطانية منذ أواخر القرن التاسع عشر على تحقيق الفكر الأيديولوجي المتمثل بأن المشـــروع الصهيوني الاســـتيطاني هو عودة شعب بلا

أرض إلـــى أرض بلا شـــعب. هذا ويمكن عرض المراحـــل التي مرت بها الحركة الاستيطانية عبر التاريخ الحديث على الشكل التالي:

جدول (١): النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين

قبل احتلال الأرض الفلسطينية في العام ١٩٦٧

المرحلة	الفترة الزمنية	أبرز سمات المرحلة
الأولى	١٨٤٠–١٨٨٢ الفترة الواقعة بين انعقاد مؤتمر لندن بعد هزيمة محمد علي في الشام واحتلال بريطانيا لمصر	بداية النشاط الاستيطاني[٤]، حيث هاجر نحو ١٠٠٠٠ يهودي من روسيا إبان عمليات اضطهاد اليهود عقب اغتيال قيصر روسيا
الثانية	١٨٨٢–١٩٢٠ هذه الفترة استمرت حتى بداية الانتداب البريطاني على فلسطين	وصل عدد المهاجرين نحو ٨٥٠٠٠ مهاجر يهودي من أوروبا الشرقية وروسيا وشهدت هذه المرحلة تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية
الثالثة	١٩٢٠–١٩٤٨ فترة الانتداب البريطاني على فلسطين	وصـــل عـــدد المهاجريـــن نحـــو ٢٦٠٠٠٠ مهاجـــر يهودي من أوروبا الشـــرقية ومن اليهود الشـــرقيين (السفارديم) من اليمن وتركيا وإيران وغيرها
الرابعة	١٩٤٨–١٩٦٧ الفترة الواقعة بين الحروب العربية – الإسرائيلية الأولى والثانية والثالثة	تهجير أكثر من ٧٢٦٠٠٠ فلســـطيني، وبداية مأساة اللاجئين في دول الشتات، واستمرار توافد المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية والأميركيتين

المصدر: (الجدبة، ٢٠٠٨، الصفحات ٧–٨)

طـــرأ بعد قيام الانتفاضة الفلســـطينية الأولى في كانـــون الأول عام ١٩٨٧، العديـــد من التغيرات على الصعيد الدولي، ما أدى إلى بدء مفاوضات الســـلام

بين الفلســطينيين والإسرائيليين، والتي أفضت إلى توقيع أولي لما أصبح يعرف باتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، والتي نجم عنها نقل تدريجي للصلاحيات الإدارية والمدنية والعسكرية للسلطة الفلسطينية.

يمكن تلخيص مراحل إعادة الانتشـــار لقوات الاحتلال الإسرائيلي في الفترة الوقعة بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٠ على النحو التالي:

جدول (٢): التقسيمات الجيوسياسية المطروحة لمنطقة الضفة الغربية (١٩٩٤-٢٠٠٠)

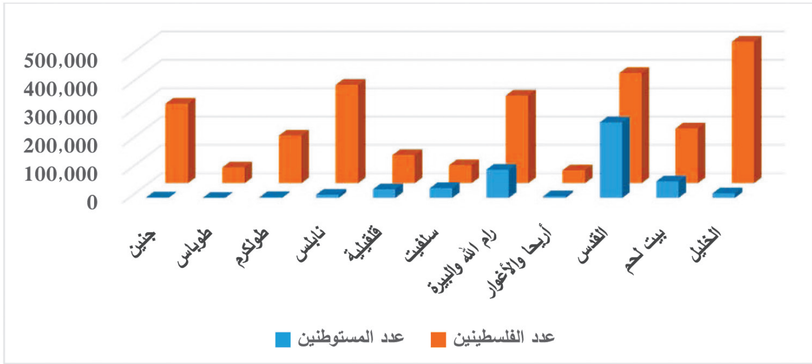
الاتفاقية	منطقة (أ) تحت السيطرة الفلسطينية الكلية	منطقة (ب) تحت السيطرة الفلسطينية المدنية	منطقة (ج) تحت السيطرة الإسرائيلية الكلية
أوسلو الثانية (أيار ١٩٩٤)	٣٪	٢٤٪	٧٣٪
واي ريفر الأولى (تشرين الثاني ١٩٩٨)	١٠٪	١٩٪	٧١٪
واي ريفر الثانية والثالثة (بقيت على الورق)	١٨٪	٢٢٪	٦٠٪
شرم الشيخ الأولى (أيلول ١٩٩٩)	١٠٪	٢٦٪	٦٤٪
شرم الشيخ الثانية (طبقت بعد تأجيل – كانون الثاني ٢٠٠٠)	١٢٪	٢٧٪	٦١٪
شرم الشيخ الثالثة (طبقت بعد تأجيل – آذار ٢٠٠٠)	١٨٪	٢٢٪	٦٠٪

(أريج، ٢٠٠٢، صفحة ٣)

الجغرافيا البشرية (الديمغرافيا تحدد الجغرافيا)

نشــطت الحركة الاســتيطانية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وبتسهيل من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الاستيلاء على الأرض الفلسطينية باستخدام مجموعة من الإجراءات المتمثلة بقرارات حكومية وأوامر عسكرية عدة، وقد كانت باكورة هذه الأوامر العسكرية الأمر العسكري رقم (٢) لسنة ١٩٦٧، الذي عزل منطقة الضفة الغربية فيزيائياً وقانونياً، عن طريق نقل مجمل الصلاحيات التي كانت تابعة للنظام الأردني إلى الحاكم العســكري الإســرائيلي، هذا إلى جانب نشــاط ممنهج شــمل مجموعة من الإجراءات- كوقف تسجيل الأراضي ومصادرتها بواسطة مخططات هيكلية ولأغراض ما يعرف بالمنفعة العامة ولصالح قانون أملاك الغائبين- التي من شــأنها بالمجمل وضع قيود على حقوق الانتفاع بالأرض واســتعمالها[٥] وتقنين الحصول على تراخيص للبناء والسكن، مما يجعل بيوت الفلسطينيين مهددة بالهدم، وخصوصاً في المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية في ما يعرف بالمنطقة (ج) (بديل، ٢٠١٣).

بالنظر إلى توزيع المســتوطنات الإسرائيلية في محافظات الضفة الغربية، من السهل ملاحظة أن مجمل تركيز المستوطنين الإسرائيليين والبالغ عددهم ٥٣٦٩٣٢، يتمحور في محافظة القدس بما يعادل ٥٠٪ من مجمل المستوطنين الإسرائيليين[٦]، وهذا يعكس تركيز المشــروع الاستيطاني على الاستيلاء على القدس ومحيطها (إســحق و ســلمان، ٢٠٠٤). ويتركز النشاط الاستيطاني في المرتبة الثانية في محافظــة رام الله والبيرة بما معدله ١٩٪ من مجمل مســتوطني الضفة الغربية (رسم توضيحي ١).

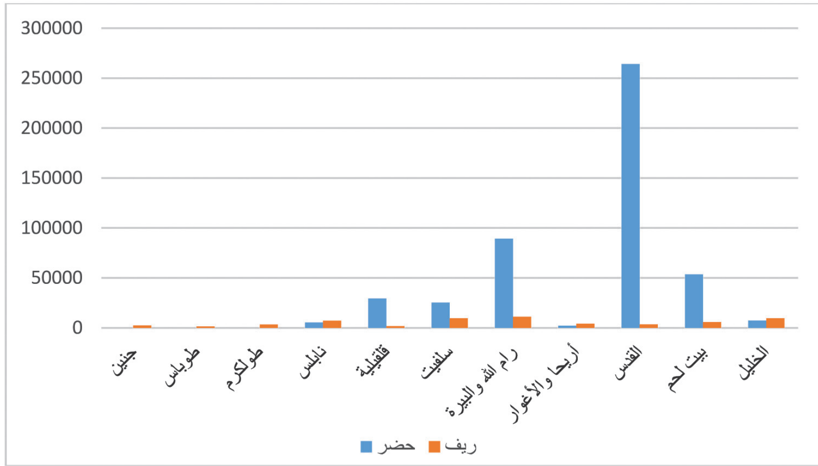


رسم توضيحي (١): توزيع المستوطنين الإسرائيليين

بالمقارنة مع توزيع الفلسطينيين في محافظات الضفة الغربية

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢، صفحة ٤٨)

من المهم ملاحظة أن أعداد المستوطنات الإسرائيلية المصنفة كمستوطنات ريفية (٩٤ مستوطنة) تقارب ضعف المستوطنات المصنفة كمستوطنات حضرية (٥٠ مستوطنة)، على الرغم من أن عدد المستوطنين في المستوطنات الحضرية يبلغ (٤٧٦٧٢٠ مستوطنًا)، ما يقارب ٨ أضعاف عدد المستوطنين في المستوطنات الريفية (٦٠٣١٢ مستوطناً) (رسم توضيحي ٢)، وهذا يدل على أن العبرة ليست في الكم وإنما في النوع والسمة الوظيفية، حيث أن المستوطنات الريفية والتي تضم المستوطنات الزراعية والسياحية والصناعية وغيرها تعتبر الحجر الأساس لوجود المستوطنات الحضرية، والتي تضم ما يعادل ٨٩٪ من مجمل المستوطنين الإسرائيليين.



رسم توضيحي (٢): توزيع المستوطنين الإسرائيليين

حسب النوع (حضر/ ريف) على محافظات الضفة الغربية

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢، صفحة ٥٤)

وفي سياق آخر، وبمقارنة أعداد المستوطنين الذين يسكنون المستوطنات المصنفة على أنها حضرية بأعداد الفلسطينيين وتوزيعهم على المناطق الحضرية والريفية، نلاحظ أن نسبة الفلسطينيين الذين يسكنون المناطق الحضرية تصل حوالي ٦٩٪، وهذا يشكل تحولا في النمط الوظيفي للتجمعات الفلسطينية، حيث نزح عدد كبير من الفلسطينيين وبشكل متسارع من الريف إلى الحضر خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي بفعل الممارسات الإسرائيلية وما وضعته من القيود على الحق بحرية الحركة والسكن والتعليم وغيرها من الحقوق ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ازدادت الكثافة السكانية الإجمالية للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين ٢٠٠٢ (إبان البدء ببناء الجدار العازل) و٢٠٠٧ بما معدله ٥٠٪ بفعل الازدياد المطرد لأعداد السكان والقيود المفروضة

على الانتفاع بالأماكن المفتوحة لأغراض السكن والتطوير وخصوصاً في مناطق (ج) والمعروفة بطابعها الريفي (El-Atrash, 2009, p. 26).

الجغرافيا الفيزيائية (Cantonization)

قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتشييد شبكة من الطرق الالتفافية إبان حوارات السلام التي بدأت عام ١٩٩٣، بغية إيجاد شبكتي مواصلات: واحدة للاستعمال الفلسطيني وأخرى للاستعمال الإسرائيلي، حيث يتم الالتفاف على التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية لتوفير روابط مباشرة بين المستوطنات الإسرائيلية بعضها مع بعض، وأخرى بين المدن الإسرائيلية والقواعد العسكرية غير الشرعية. هذا وبسبب أن الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية يعتبر غير شرعي ويعتبر احتلالا عسكريا، اعتمدت معظم الطرق الالتفافية التي تم تشييدها بالأساس على مبدأين اثنين، وهما: (١) مصادرة الأرض الخاصة لأغراض عسكرية و (٢) مصادرة الأرض الخاصة لأغراض عامة. وتمت في الفترة الواقعة بين ١٩٦٨ و١٩٧٩ مصادرة ما يقارب ٤٧ كم^{2} من الأرض الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة بناءً على إدعاء بأن هذه الأرض مطلوبة لأغراض عسكرية ضرورية، علماً أن المحكمة العليا الإسرائيلية تعتبر أن: «الاستيلاء على الأملاك الخاصة في الأراضي المحتلة بهدف بناء مستوطنات مدنية لا يتعارض مع مبادىء القانون الدولي العرفي.... إذا كان هذا البناء.... مطلوباً لتلبية الاحتياجات العسكرية.» (بديل، ٢٠١٣، صفحة ٣٥). ولكن بعد العام ١٩٧٩ توقفت إسرائيل عن بناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية التي تمت مصادرتها لأغراض عسكرية[٧]، إلا أنها لم تتوقف عن مصادرة الأرض الفلسطينية بحجة الأغراض

العســكرية لخدمة أغراض أخرى وعلى رأســها الطرق الالتفافية. ومن الجدير ذكره أن مصادرة الأرض بإدعاءات الضرورات العسكرية تفترض بأن يكون ذا طابع مؤقت، حيث تكتسب القوة المحتلة– وهي إسرائيل في هذه الحالة– حقوق الاستخدام وليست حقوق الملكية على الأرض المصادرة.

تقسيمات أوسلو الجيوسياسية

أفضت اتفاقيات أوســلو إلى تقســيم منطقة الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق جيوسياسية:

- منطقة (أ) وتشــكل ما نسبته ١٨٪ من مســاحة الضفة الغربية، وتقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية وتشمل المدن الرئيسية.
- منطقة (ب) وتشــكل ما نســبته ٢٢٪ من مساحة الضفة الغربية وتقع تحت السيطرة المدنية الفلسطينية، إلا أن الشؤون العسكرية والشرطية تقع تحت ســيطرة قوات الإحتلال الإسرائيلي، وتنتشــر هذه المنطقة في الأغلب حول مناطق (أ) والتي تتمركز حول المدن الفلسطينية الرئيسية.
- منطقة (ج) وتشــكل ما نســبته ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وتقع تحت الســيطرة الإســرائيلية الكاملة، علماً أن هذه المنطقة غير مأهولة فلسطينياً بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى الممارسات الإسرائيلية الساعية إلى الاستئثار بهذه المنطقة للنشاطات الاستيطانية.[٨]

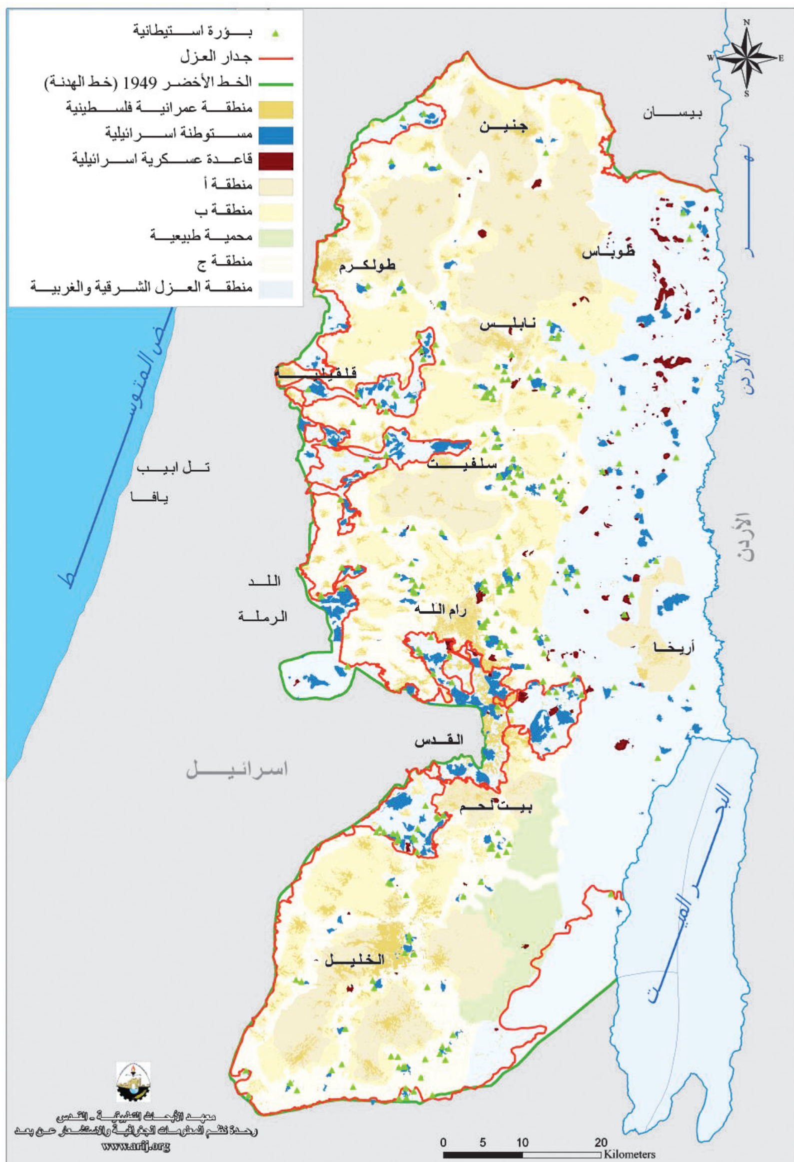
هذا وتم في أعقاب اتفاقية شــرم الشــيخ للعام ٢٠٠٠ تحديد ما نســبته ٣٪ مــن الضفة الغربية على أنها محميات طبيعية، على أن يتم نقلها للفلســطينيين، الأمــر الذي لم يحصل حتى اللحظة، وتقع هذه المنطقة شــرقي محافظتي بيت

لحم والخليل (خريطة ١).

ومن الملاحظ أن المناطق الفلســطينية أصبحت تتمركز في معازل تفتقر للتواصل الجغرافي، حيث لا يســتطيع الفلســطينيون التنقل من مناطق(أ) و (ب) الواقعة تحت ســيطرتهم دون المرور بمناطق (ج) الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، علماً أن هذه التقســيمات الجيوسياســية وضعت لتخدم هدفاً تفاوضياً مرحلياً لا يتجاوز فترة ١٨ شــهراً، على أن يتم نقل الســيطرة المطلقة على كامل الضفة الغربية في فترة خمسة أعوام، والتي كان من المفترض خلالها إنهاء جميع أشكال التفاوض ذات العلاقة بقضايا الحل النهائي، وهي: الحدود والمياه والقدس واللاجئون والمستوطنات الإسرائيلية.

الجدار العازل

عقب اندلاع الانتفاضة الثانية، وتحديداً في العام ٢٠٠٢ ، بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي ببناء جدار عازل طوله ٧٠٨ كم، حيث تم الانتهاء حتى الآن مما يقارب من ٦٢٪ من كامل طول الجدار، علماً أنه عند الانتهاء من بناء الجدار فإن أكثر من ٨٥٪ منه سوف يكون داخل منطقة الضفة الغربية، ما سيؤدي إلى عزل ما يقارب ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية التي تشمل معظم المستوطنات الإسرائيلية (UNOCHA, 2012). من المهم بمكان التنويه إلى أهمية فهم دور الجدار العازل كمعيق فيزيائي للتطور العمراني والمكاني للتجمعات الفلسطينية، وكأداة لعزل التجمعات الفلسطينية بعضها عن بعض، وترسيم للحدود بشكل إحادي الجانب. إن دراسة واقع الجدار العازل على جغرافيا الضفة الغربية يعتبر فصلاً مكملاً لفهم الآثار الجغرافية للمستوطنات البشرية على التجمعات الفلسطينية.



خريطة (١): الخارطة الجيوسياسية لمنطقة الضفة الغربية

المصدر: (أريج، ٢٠١٣)

هذا ويقتطع الجدار العازل مســاحات واسعة من ثماني محافظات في منطقة الضفة الغربية، وتعد محافظة القدس أكثر المحافظات تأثراً بمساره، حيث يقتطع ما يفوق ٤٠٪ من مساحة المحافظة الكلية (خريطة ١).

الطرق الالتفافية

دأبت الحكومات الإســرائيلية المتعاقبة منذ العام ١٩٦٧ على تشييد شبكة مــن الطرق التــي عرفت فيما بعد بالطرق الالتفافيــة، حيث أنها تلتف حول المدن الفلسطينية، وتضع قيودا على حرية الحركة والتنقل والقدرة على البناء والتطوير(B'tselem, 2002). نشــط الإسرائيليون في تشييد شبكة الطرق الالتفافية مع بداية الهبة الاستيطانية الكبرى في أواخر السبعينيات من القرن الماضــي، إلا أن مرحلة التنفيذ لم تبدأ بشــكل مكثف حتى أوائل ثمانينيات القرن الماضي، ووصلت ذروتها في أعقاب محادثات السلام في العام ١٩٩٤، وذلك لفرض واقع جديد على الأرض من شــأنه أن يمنع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وتواصل جغرافي.

ويمكن تقسيم شــبكة الطرق الالتفافية إلى ثلاثة أجزاء: جزء ممنوع على الفلسطيني استخدامه بالكامل، جزء ممنوع على الفلسطيني استخدامه بشكل جزئي، وجزء مســموح للفلسطينيين استخدامه بشكل مقيد بشرط الحصول على تراخيص وموافقات مســبقة، ومن الأمثلة الجلية على هذه التقســيمات طريق رقم ٦٠ الممتد من أقصى شــمال الضفة الغربية إلى جنوبها بمحاذاة سلســلة الجبال الوســطى، حيث يبلغ طول الطريق ٢٢٣ كم، ويبدأ من بئر

الســـبع وصولاً لمدينة الناصرة، حيث يلتف في العديد من النقاط حول المدن الفلســـطينية، ولكنه في المجمل –وبما نســـبته ٨٣٪ من مجمل طوله– يدخل في محافظات الخليل وبيت لحم والقدس ورام الله وســـلفيت وقلقيلية ونابلس وجنين (خريطة ٢).

وبالرغـــم مـــن الواقع المكاني لامتداد مجمل الطريـــق رقم ٦٠ في أرض الفلسطينيين، إلا أنهم لا يستطيعون بتاتاً استخدامه في العديد من المناطق، مثـــل ما هو حاصـــل في محيط محافظة بيت لحم بالقـــرب من تقاطع جيلو. ويمنع على الفلســـطينيين استخدام الطريق بشـــكل جزئي، مثلاً في المنطقة الواقعة بين تقاطعي جت وحوارة بالقرب من نابلس. وفي مناطق أخرى مثل جنين لا يستطيع الفلسطينيون استخدام الطريق إلا بموافقة إسرائيلية، كما هـــو الحال بالقرب من تقاطع دوتان غرب مدينة قباطية (B'Tselem, 2004, pp. 12–19). وفي ســـياق آخر، يمتد طريـــق رقم ٩٠ – والذي يعد الطريق الأطـــول في إســـرائيل –على امتـــداد منطقة غور الأردن التي تمثل الســـلة الغذائية الفلسطينية، بطول يصل إلى ١١٩ كم. في حين يصل طريق رقم ١– وبطول يصل إلى ٤٦ كم – طريق رقم ٦٠ ورقم ٩٠، مشـــكلاً شـــبكة متصلة من الطرق الالتفافية الرئيسية في منطقة الضفة الغربية على شكل حرف H باللغة الإنكليزية (خريطة ٢).

حسب تقديرات معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) يصل طول شبكة الطـــرق الالتفافية في الضفـــة الغربية إلى ٨٠٠ كم وبمعدل عرض ٢٠ مترا، مع العلم أنه توجد منطقة عازلة يبلغ عرضها ١٢٠ مترا حول شـــبكة الطرق

الالتفافية يمنع على الفلسطينيين الاستفادة منها. هذا وبلغت نسبة الزيادة في مساحة الأرض التي تتم مصادرتها لصالح شبكة الطرق الالتفافية ما نسبته ١٠٠٪ بالمقارنة مع العام ١٩٩٧، علماً أن شبكة الطرق الإسرائيلية الحالية تستأثر بما مساحته ٢٪ من مساحة الضفة الغربية الكلية (El-Atrash، Salem، & Isaac، 2009).

التواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة: الممرات الآمنة

تنبني معظم النقاشات السياسية المتمحورة حول ضرورة إيجاد ممرات آمنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة على اتفاقية إعلان المبادئ بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية للعام ١٩٩٣، حيث اتفق الطرفان على أن الضفة الغربية وقطاع غزة يجب التعامل معهما على أنهما منظومة جغرافية واحدة. بناءً على البروتوكول الموقع بين الإسرائيليين والفلسطينيين فيما يختص بالممرات الآمنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٩٩، فقد اتفق الطرفان على إقامة الممرات في نقاط عبور عند إيرز (للمواطنين والمركبات فقط)، كارني (للمعاملات التجارية)، ترقوميا (للمواطنين والمركبات والبضائع)، وممر آخر بجانب ميفو هارون غرب رام الله (خريطة ٢).

ظهرت هذه القضية إلى السطح مرةً أخرى في العام ٢٠٠٥، إبان الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة، لأهميتها في مساعدة سكان القطاع على التخلص من الأعباء الاقتصادية السيئة التي أضحت سمةً بارزة نتيجة للممارسات الإسرائيلية من إغلاقات ومنع المواطنين والبضائع من الحركة من وإلى القطاع.



خريطة (٢): الطرق الالتفافية والممرات الآمنة في الأرض الفلسطينية المحتلة

المصدر: (أريج، ٢٠١٣)

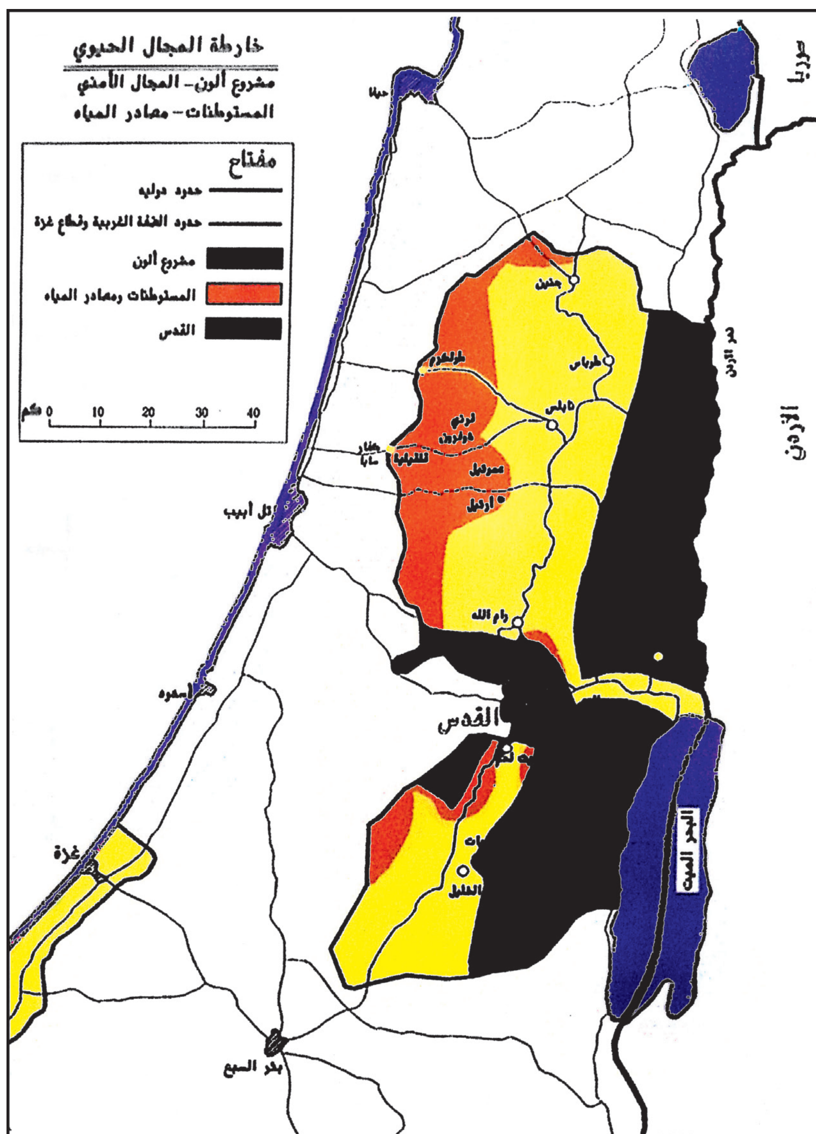
ســجلت مؤسسات المجتمع الفلسطيني عامة، وتلك المختصة بحقوق الإنسان، الكثيــر من الاعتراضـــات على عمل هذه الممرات، حيــث أن فترة عملها محددة بســاعات النهار فقط(من شروق الشمس حتى غروبها)، كذلك باصات النقل من المفترض أن تعمل فقط يومين في الأسبوع من السابعة صباحاً وحتى الثانية من بعد الظهر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإسرائيليين يحتفظون بحق تفتيش الركاب والبضائع، الأمر الذي قد يؤدي إلى اعتقال المواطنين الفلسطينيين، كما أن هذه الممرات هي طرق يســتخدمها العامة في إســرائيل، وتمر بمحاذاة القرى والمدن الإســرائيلية الأمر الذي قد يمكن الإســرائيليين من منع الفلسطينيين المرور من خلالها لدعاوى قد يتذرعون بها لاحقاً كالحاجات الأمنية.

عطفاً على ما ســبق، فإن إسرائيل تسعى إلى تشــكيل وجدانين فلسطينيين غيــر متصلين، وهما قطاع غزة وأشــلاءً مقطعة في الضفة الغربية تفصل بينها تجمعــات اســتيطانية كبرى مثل أرئيل ومودعين عليــت وغفعات زئيف ومعاليه أدوميم وغوش عتصيون وكريات أربع. هذا ويريد الإسرائيليون أن يتم الاتصال الجغرافي في الضفة الغربية من خلال أنفاق تحت الأرض، إذ وصل عدد الأنفاق إلى ١٦ في عام ٢٠١٤ ، بالإضافة إلى ٢٤ نفقا آخر تخطط ســلطات الاحتلال لتشييدها، وبهذا ستبقى السيادة على الأرض وتحقيق التكامل الجغرافي رهناً بالممارسات الإسرائيلية، حيث سيضطر الفلسطينيون إلى استخدام مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية.

حرب البنية التحتية

سعت حكومات إسرائيل على مدى عقود احتلالها للضفة الغربية إلى إضعاف قدرة البنية التحتية الفلسطينية على توفير احتياجات المواطن الفلسطيني المتمثلة بحرية الحركة والتواصل داخل وخارج الضفة الغربية، وعلى مستوى الخدمات المقدمة من شبكة الكهرباء والاتصالات وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة. عملت حكومات إسرائيل المتعاقبة على ربط شبكات البنية التحتية الفلسطينية مع الشبكات الإسرائيلية داخل المستوطنات الإسرائيلية لاستخدامها كورقة ضغط على الفلسطينيين للاستجابة للإملاءات الإسرائيلية المتمثلة بإبقاء المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية (منصور، ٢٠١٤).

تعتبر البنية التحتية التي تستأثر إسرائيل باستخدامها واحدة من أهم الاهتمامات الحيوية التي ستسعى إسرائيل جاهدة لإبقائها تحت سيطرتها، حيث أنها تعد شريان الحياة للمستوطنات الإسرائيلية ولبعض المدن الإسرائيلية الحدودية على الجانب الغربي من حدود عام ١٩٦٧ (الخط الأخضر). إن شبكة البنية التحتية هذه تقوم على مساحات واسعة من الضفة الغربية قامت إسرائيل بمصادرتها لتمديد هذه الشبكة والتي تعد أكثر تنظيماً من شبكات البنية التحتية التي تقدم الخدمة للتجمعات الفلسطينية، علماً أن جزءا من هذه الشبكة قد تداخل مع شبكة البنية التحتية التي تخدم الفلسطينيين، ولكن بمستويات تجعل الأفضلية للمستوطنات الإسرائيلية (غنيم، ٢٠٠٠). ومن الجدير الإشارة إلى أن شبكة البنية التحتية للمستوطنات الإسرائيلية والتي تشكل حجر الأساس في تعريف المجال الحيوي[٩] الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة تتقاطع بشكل كبير بالمجال الأمني والمعروف بمشروع ألون (خريطة ٣)، بالإضافة إلى المستوطنات الإسرائيلية التي تستحوذ على مصادر المياه، والتي تم ضمها لاحقاً بالجدار العازل في العام ٢٠٠٢.



خريطة (٣): المجال الحيوي في الأرض الفلسطينية المحتلة

المصدر: (غنيم، ٢٠٠٠، صفحة ٩٧)

الجغرافيا الاقتصادية (Bantustanization)

اتضح منذ دخول تفاهمات أوسلو حيز التنفيذ، أن هناك تكاملا بين الجغرافيا الفيزيائية (المادية) والجغرافيا الاقتصادية. وتشير الباحثة الفلسطينية ليلى فرسخ إلى الجغرافيا الاقتصادية في منطقة الضفة الغربية والناجمة عن المشروع الاستيطاني بـ Bantustanization، وهي عملية تحويل المناطق الفلسطينية إلى محميات من الأيدي العاملة، حيث لا يستطيع الفلسطينيون مغادرة تلك المناطق بدون الحصول على موافقة القوات الإسرائيلية.

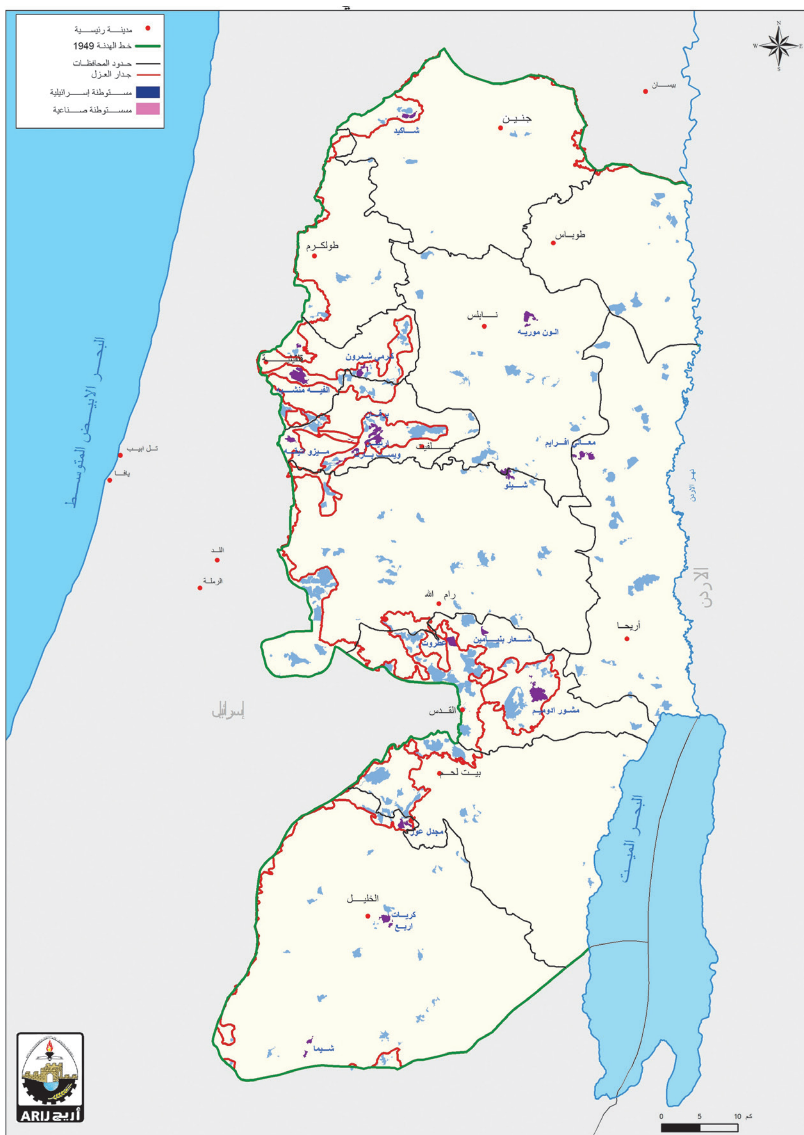
إن المناطق الفلسطينية لا تعد جزءا من إسرائيل، ولا تتمتع في الوقت نفسه بسيادة فلسطينية مطلقة (Farsakh, 2000). إن أبعاد الجغرافيا الاقتصادية للمشروع الاستيطاني قد أسفرت عن توسيع الفارق بين المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني على أوجه عدة، منها أن معدل مستوى الدخل السنوي في إسرائيل وصل إلى ٣٢,٠٠٠ دولار أميركي مقابل ١,٠٠٠ دولار أميركي في الأرض الفلسطينية المحتلة (Abdul Karim, Tamari, & Farraj, 2010)، ما يعكس الفارق الاقتصادي الكبير، علماً أن السلطة الفلسطينية ما تزال تعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية، حيث يقدر مجموع ما تلقته السلطة الفلسطينية منذ إنشائها حتى الآن أكثر من ٢٣ مليار دولار أميركي، مع العلم أن مجمل الديون الداخلية والخارجية للسلطة الفلسطينية يتجاوز ٤,٣ مليار دولار أميركي، ما يجعل من الصعب بمكان على السلطة الفلسطينية تحمل أعباء ومصاريف القطاع العام، حيث يبلغ عدد موظفي القطاع العام ما يقارب ١٧٠ ألف موظف (Nakhleh, 2014).

ومن جانب آخر، أدى المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية في العقود القليلة الماضية إلى توسيع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الإسرائيلي،

حيث أن سكان المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يحصلون على ميزات ودعم حكومي لا يحصل عليه سكان المدن والقرى الإسرائيلية، كما أن أسعار الأرض والشقق السكنية تعد زهيدة في المستوطنات، بالإضافة إلى شبكة البنية التحتية والمرافق العامة الصحية والتعليمية المتوفرة والمساعدات الحكومية في مجال الرفاه الاجتماعي التي تشجع الإسرائيليين على الاستيطان في الضفة الغربية (جريس و شحادة، ٢٠١٣).

المستوطنات الصناعية والمناطق الصناعية المشتركة

تعد المستوطنات الصناعية العلامة الفارقة في المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، حيث شكلت عامل الجذب الأول للمستوطنين –وخصوصاً غير المتدينين– للاستيطان، حيث تتوفر مجمل الخدمات العامة والاستهلاكية وبسعر منافس للأسواق الإسرائيلية داخل المدن الإسرائيلية. ومن الجدير ذكره أن هذه المستوطنات الصناعية تحظى بدعم حكومي يتمثل بتوفير البنية التحتية، وتوفير خصومات للمستثمرين الإسرائيليين والأجانب على الضرائب ذات العلاقة لتشجيعهم على الاستثمار في هذه المستوطنات. هذا وقد أنشأت المستوطنات الصناعية في منطقة الضفة الغربية بمعايير عالمية لإنتاج سلع استهلاكية للتصدير للأسواق العالمية، مع العلم أن هذه المعايير تتلاشى عند التعامل مع الأيدي الفلسطينية العاملة[١٠] أو مع البيئة الصحية والإيكولوجية للمناطق الفلسطينية المحيطة، بالإضافة إلى أنها تشكل عقبة في وجه النمو الطبيعي للتجمعات الفلسطينية لتلبية حاجات التمدد السكاني والمكاني. هذا وقد عمل الجدار العازل على ضم معظم المستوطنات الصناعية (خريطة ٤).



خريطة (٤): توزيع المستوطنات الصناعية الإسرائيلية في منطقة الضفة الغربية

المصدر: (أريج، ٢٠١٣)

أما المناطق الصناعية المشتركة، والتي تم تشييد العديد منها في الأغلب داخل الخط الأخضر، فإن لها العديد من الآثار السلبية. ففي حين أنها وجدت لتقوية العمل المشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين[11] إلا أنها فشلت من تحقيق ذلك في ظل استئثار الجانب الإسرائيلي بإدارة تلك المناطق واستخدامه للأرض الفلسطينية ومواردها بالإضافة إلى الأيدي الفلسطينية العاملة والرخيصة نسبياً بالمقارنة مع الأيدي الإسرائيلية العاملة.

الجغرافيا البيئية

نتج عن النشـــاط الاســـتيطاني في منطقة الضفة الغربية العديد من الظواهر الســـلبية على البيئة الفلســـطينية. فقد كان هناك –وما زال الأثر– البالغ لســـلب المســـتوطنين لينابيع المياه، وتأثير هذا على حيـــاة المزارعين وعلى المياه المتاحة للاســـتهلاك المنزلـــي، بالإضافة إلى إهمال مياه الصـــرف الصحي وأثرها على البيئة عموماً وجودة المياه على وجه الخصوص (الصالح، ٢٠١٤). هذا وتستأثر المستوطنات الإسرائيلية بمعظم مصادر المياه الجوفية في منطقة الضفة الغربية، ويظهر ذلك جلياً عند أخذ مسار الجدار العازل بعين الاعتبار، والذي يضم معظم المستوطنات الإسرائيلية، وبالتالي يؤدي إلى عزل العديد من مصادر المياه المتاحة للاستخدام الفلسطيني.

لقد دمرت المستوطنات الإسرائيلية العديد من مقدرات البيئة الفلسطينية، مثل الغابات. ولعل خير مثل في هذا الشأن غابة جبل أبو غنيم على مشارف مدينتي بيت لحم وبيت ســـاحور، والتي تم تحويلها في العام ٢٠٠٧ لمستوطنة إسرائيلية تعرف بمستوطنة هار حوما (صورة ١).





صورة (١): تدمير غابة أبو غنيم على مشارف بيت لحم

المصدر: (أريج، ٢٠١٣)

حالة دراسية: محافظة بيت لحم

تتشكل منطقة بيت لحم الحضرية من مدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور، والتي تشــكل الآن مركز الخدمة الرئيســي لمحافظة بيت لحم. تم البدء ببناء الجــدار العــازل في منطقة الضفة الغربية عند موقع قبر راحيل، على الحدود الشمالية لبيت لحم مع القدس. حيث يمتد الجدار الآن إلى ٧٤,٨ كم (٣,٢

كم من الجدار فقط يتماشى مع الخط الأخضر)، ويفصل ١٥٩٧٩٣ دونما من محافظة بيت لحم والتي تبلغ مساحتها ٦٠٧,٨ كم[٢] وتضم ١٩٩٤٦٦ نسمة (PCBS, 2011). هذا ونظراً للتقسيمات الجيوسياسية التي وضعت ضمن اتفاقية أوسلو الثانية عام ١٩٩٥، فإن أكثر من ٩٤٪ من سكان محافظة بيت لحم يعيشون في أقل من ١٤٪ من المساحة الكلية للمحافظة والتي تشكل مناطق (أ) و(ب)، وبالتالي تقع تحت السيطرة الفلسطينية المدنية والتخطيطية. أما المساحة المتبقية، فتصنف على أنها منطقة (ج) وبالتالي ترزح تحت السيطرة الإسرائيلية، مع وجود العديد من العوائق الفيزيائية، مثل الجدار والمستوطنات التي تحتل أكثر من ١٨كم[٢] من مساحة محافظة بيت لحم (أريج، ٢٠١٣).

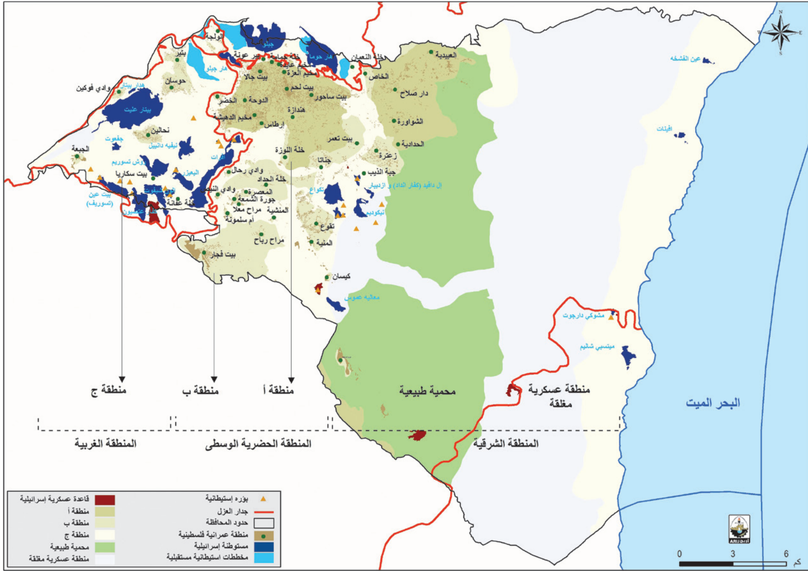
ويقسم الجدار محافظة بيت لحم إلى ثلاث مناطق مكانية: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، إضافة إلى «المركز الحضري» (خريطة ٥). هذا ويعد «المركز الحضري» المزود الرئيس للخدمات الاجتماعية – الاقتصادية ذات العلاقة، ويحتوي على العديد من المواقع الأثرية والسياحية، بما في ذلك كنيسة المهد الشهيرة، والتي تضم ٩٤٪ من مجموع السكان في المحافظة. وخلافاً للمركز الحضري، تقع المنطقتان الشرقية والغربية تحت السيطرة الإسرائيلية، ومن الملاحظ أنهما تعانيان من قلة الكثافة السكانية الفلسطينية بسبب الإجراءات الإسرائيلية والتي تحدّ من الوجود الفلسطيني، وعلى رأسها المستوطنات الإسرائيلية والتي تستأثر بالموارد الطبيعية. فالمنطقة الشرقية من المحافظة تهيمن عليها النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية من مستوطنات وبؤر استيطانية وطرق التفافية ومناطق عسكرية مغلقة، والتي تقطع مدينة بيت لحم والمركز الحضري عن البحر الميت المتواجد على السفوح الشرقية للمحافظة.

وتعاني «المنطقة الغربية» – تعرف بسلة خبز المحافظة– من آثار الجدار العازل، حيث يؤثر الجدار سلباً على حياة أكثر من ٢٥٠٠٠ نسمة متواجدين في تسعة تجمعات ريفية فلسطينية، ويواجهون عراقيل عدة كانقطاع الفلاحين عن أراضيهم الزراعية، بالإضافة إلى العراقيل المتمثلة بوصول السكان إلى الخدمات الاجتماعية مثل المستشفيات والمدارس والجامعات في «المركز الحضري» للمحافظة. ومن الجدير ذكره أنه عند الانتهاء من بناء الجدار العازل في تلك المنطقة، ستعتبر «المنطقة الغربية» أكبر «منطقة معزولة» بين الجدار والخط الأخضر في الضفة الغربية ككل.

قبل اندلاع الانتفاضة الثانية، عمل ما يقارب ١٨٪ من الأيدي العاملة في منطقة بيت لحم في القطاع السياحي (UNOCHA & UNSCO, 2004, p. 14). ولكن بعد بناء الجدار العازل الذي ضم مجمل المستوطنات الإسرائيلية، تضاءلت مساهمة كل من قطاعي السياحة والزراعة في الاقتصاد المحلي، حيث وصلت نسبة التوظيف إلى ٣,٤٪ و١٪ على التوالي من إجمالي القوى العاملة في بيت لحم. كما حصل تدهور اقتصادي مماثل في قطاع المرافق الصحية والتعليمية في بيت لحم، مع العلم أن تلك المرافق في المنطقة الريفية (الشرقية والغربية) تأثرت بشكل أكبر من تلك المرافق في المنطقة الحضرية والتي أصبحت تعاني من ضغوطات متزايدة بسبب ارتفاع الطلب عليها. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٧ كانت المساهمة الاقتصادية لقطاعي التعليم والصحة في مدينة بيت لحم ٦,٦٪ و١٠,١٪ على التوالي، في حين أنها كانت ٢,٦٪ و ٥,٥٪ لمحافظة بيت لحم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨، صفحة ٤٤).

ودأبت السلطات الإسرائيلية على شق العديد من الطرق الالتفافية في محافظة بيت لحم، ولعل الطريق الالتفافي رقم ٦٠ يعتبر أكبر الطرق توسعاً في المحافظة، حيث تم الاستيلاء على مساحات واسعة من أرض المواطنين عن طريق تسليمهم العديد من الأوامر العسكرية. وبالنظر إلى شبكة الطرق الالتفافية، فإنه من الواضح أنها عملت على عزل المنطقة الحضرية عن المنطقة الشرقية التي تعاني من النشاطات العسكرية المختلفة كالمستوطنات والمناطق العسكرية المغلقة والتعريف السياسي لمناطق واسعة على أنها محميات طبيعية. وتم في السياق نفسه عزل المنطقة الحضرية عن المنطقة الغربية بفعل الجدار العازل الذي ضم مجمل المستوطنات الإسرائيلية وبما تحتويه من أرض زراعية واسعة وموارد طبيعية (خريطة ٥).

وكما هو الحال في جميع محافظات الضفة الغربية، يفرض النشاط الاستيطاني المتمثل بالمستوطنات والجدار وشبكة الطرق الالتفافية في بيت لحم تحديات مادية ومكانية واجتماعية هائلة، وذلك بسبب مصادرة الأرض والموارد الطبيعية، مما يعرقل التنمية المكانية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة ككل. علاوة على ذلك، تسبب النشاط الاستيطاني المستمر ضمن الحيز المكاني للتجمعات الحضرية والريفية في الأرض الفلسطينية المحتلة في قطع وإبعاد الفلسطينيين عن أرضهم وإضعاف الصلة بين المنتج والمستهلك وبين التجمعات الريفية والمراكز الحضرية.



خريطة (٥): الجغرافيا السياسية لمحافظة بيت لحم

المصدر: (أريج، ٢٠١٣)

القدرة الاستيعابية من حيث توفر الأرض وملاءمتها للتطور المكاني[١٢]

إن القدرة الاستيعابية من حيث توفر الأرض وصلاحيتها للتطور المكاني في الأرض الفلسطينية، وبالأخص في منطقة الضفة الغربية والتي تشمل القدس الشرقية، تم استهلاكها بشكل متزايد، وبشكل غير مستدام، منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧. إن الدراسة الدقيقة للغطاء النباتي ولاستخدامات الأراضي في منطقة الضفة الغربية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية، تظهر أن الأرض المتوفرة حالياً للتطور المكاني أقل من ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية والتي تصل إلى ٥,٦٦١ كم^{2}. إن استقراء نسبة التزايد السكاني في الضفة الغربية في حال رجوع ١,٢٠٠,٠٠٠ لاجئ ونازح فلسطيني من المهجرين/أو من قطاع غزة

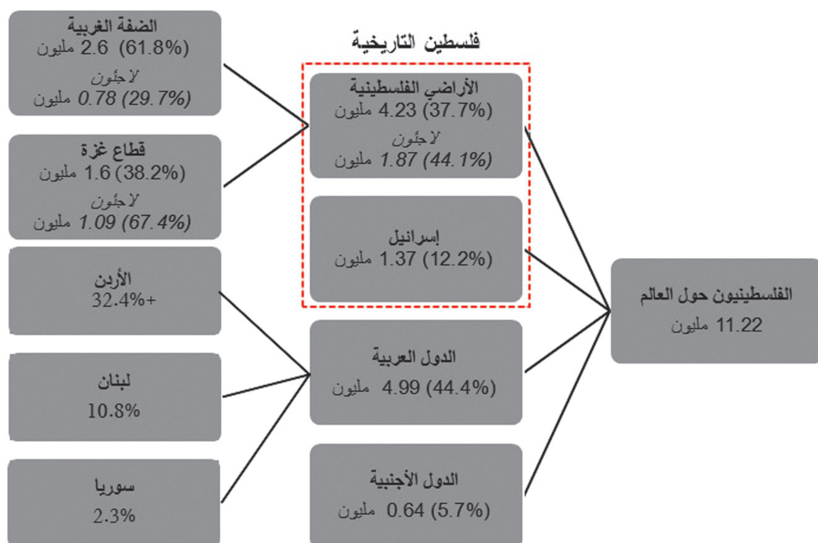
يبين أن الأرض المتوفرة في الضفة الغربية من المرتقب اســتهلاكها خلال عقدين من الزمان في حال استمرار نهج ومنظومة التطور المكاني على الشكل الحالي.

وفي حال أخذ المعايير والمحددات البيئية والتي تتمحور حول الحساسية المائية وطبيعة التربة وطبوغرافية الأرض وحالة المناخ بعين الاعتبار فإن الأرض المتاحة للتطور المكاني لن تتعدى ٨٪ من مساحة الضفة الغربية والتي من المتوقع أن يتم اســتهلاكها في ظل الكثافات السكانية المرتفعة إبان العام ٢٠١٦. وفي حال أن الأرض التي لا يمكن الوصول إليها حالياً بسبب الممارسات الإسرائيلية والمتمثلة بالمستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية المغلقة والجدار العازل تم استخدامها للتطور المكاني المستقبلي، فإن الأرض المتوفرة والمتاحة ستشكل ما يقارب نصف مســاحة الضفة الغربية، والتي من المتوقع أن يتم استهلاكها إبان العام ٢٠٤٠. هذا وضمن ســيناريو تطور الضفة الغربية على الأرض الصالحة للزراعة أيضاً فإن الأرض المتوفرة للتطور المكاني ستتشــكل ما يقارب ٦٣٪ من مساحة الضفة الغربية والتي من المرتقب استهلاكها إبان العام ٢٠٦٠.

نظرة ديمغرافية

وصلت أعداد الفلسطينيين في نهاية العام ٢٠١١ إلى ١١,٢٢ مليون نسمة موزعة على: الأرض الفلســطينية (٤,٢ مليون: ١,٨٧ مليون منهم لاجئون) وإسرائيل (١,٣٧ مليون) والدول العربية (٤,٩٩ مليون) وفي الدول الأجنبية (٠,٦٤ مليون) (رسم توضيحي ٣). ومن الجدير ذكره أنه من المتوقع أن يتساوى عدد الفلسطينيين والإسرائيليين ليصبح كل منهم ٦,٣ مليون نسمة في فلسطين التاريخية في العام ٢٠١٥ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١)، علماً أن عدد المستوطنين

الإســرائيليين في الضفة الغربية يصل إلى ٥٣٦٩٣٢ مستوطنا (١٩٩٦٤٧ منهم في القدس الشرقية) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢).



رسم توضيحي (٣): توزيع الفلسطينيين في العالم نهاية العام ٢٠١١

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١) و (UNRWA, 2012)

وبأخــذ معدلات النمو الطبيعي في الضفــة الغربية –والتي تصل حالياً إلى ٢,٦٪ –بعــين الاعتبــار، وفي حالة اســتيعاب ١,٢٠٠,٠٠٠ [١٣] مــن العائدين الفلســطينيين في الضفة الغربية خلال الأعوام ٢٠٢٥–٢٠٢٠، فإنه من المتوقع أن تصل معدلات الكثافة الســكانية الإجمالية في الضفة الغربية ككل إلى ٦٦٨ شــخصاً/كم٢، علماً أن متوسط الكثافة السكانية في مدن الضفة الغربية حالياً يفوق ٤,٠٠٠ شخص / كم٢ (جدول ٣) .

جدول(٣): استقراء الكثافات السكانية في الضفة الغربية (٢٠١٢-٢٠٢٥)

العام	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
السكان (بالآلاف)	٢,٧٩٠	٢,٨٦٢	٢,٩٣٥	٣,٠٠٦	٣,٠٧٨	٣,١٥٠	٣,٢٢٢	٣,٢٩٣	٣,٣٦٦	٣,٤٣٧	٣,٥٠٩	٣,٥٨١
العائدون (بالآلاف)							٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
الكثافة السكانية (شخص /كم٢)	٤٩٣	٥٠٦	٥١٩	٥٣١	٥٤٤	٥٥٧	٦٠٥	٦١٧	٦٣٠	٦٤٣	٦٥٥	٦٦٨

الأرض المتوفرة للتطور المكاني

يظهــر تحليل الغطاء النباتي واســتخدامات الأرض باســتخدام نظم المعلومات الجغرافية أن الأرض المتوفرة أو المتاحة للتطور المكاني في الضفة الغربية تصل إلى ٢,١٩٠ كم٢ (٣٩٪). إن الأرض المتوفرة هي عبارة عن الفراغات المفتوحة والمراعي والعشــيبات وهي المســاحة المتبقية بعد اقتطاع الأرض الزراعية (٢,١٥٢ كم٢ في الضفة الغربية) والأرض المبنية (٣٧٨ كم٢ في الضفة الغربية) والأرض التي لا يمكن الوصول لها بفعل الاستيطان والجدار، إلخ (٥٦٤ كم٢ في الضفة الغربية) والأرض المحمية من غابات ومحميات طبيعية (٧٨١ كم٢ في الضفة الغربية) (جدول ٤).

ومن المهم بمكان الإشــارة إلى أن الأرض المتوفرة (الفراغات المفتوحة والمراعي والعشيبات) هي جزء من الأرض الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية كمنطقة الألغام على طول نهر الأردن ومنطقة المحميات الطبيعية بالتعريف الإسرائيلي والتي تشكل أكثــر مــن ٩٠٪ من المناطق المحمية في الضفة الغربية. بلغة الأرقام فإنه من الجلي أن ٠٢,١٩ كــم٢ من ٢,٧٨٤ كم٢ مــن الأرض المتوفرة (الفراغات المفتوحة والمراعي والعشــيبات) هي فيزيائياً متاحة للتطور المكاني المســتقبلي في الضفة الغربية، مع

العلم أن أكثر من ٧٠٪ من الأرض المتاحة فيزيائياً تقع ضمن مناطق (ج) حسب تقسيمات أوسلو، والتي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة حتى يومنا هذا. ومن الجدير ذكره أن ٤٠٪ من الأرض المتاحة فيزيائياً تقع ضمن محافظتي بيت لحم والخليل وعلى طول السفوح الشرقية للبحر الميت أكثر تحديداً.

جدول (٤): تحليل الغطاء النباتي واستخدامات الأرض في الضفة الغربية

عناصر الغطاء النباتي واستخدامات الأرض	المساحة (كم٢)	النسبة (٪)
الأرض الزراعية	٢,١٥٢	٣٨
الأرض الصالحة للزراعة	٨٢٠	١٥
الأرض المزروعة	١,٣٣٢	٢٣
الأرض المبنية	٣٧٨	٧
الأرض التي لا يمكن الوصول لها بفعل الممارسات الإسرائيلية	٥٦٤	١٠
الأرض المحمية	٧٨١	١٤

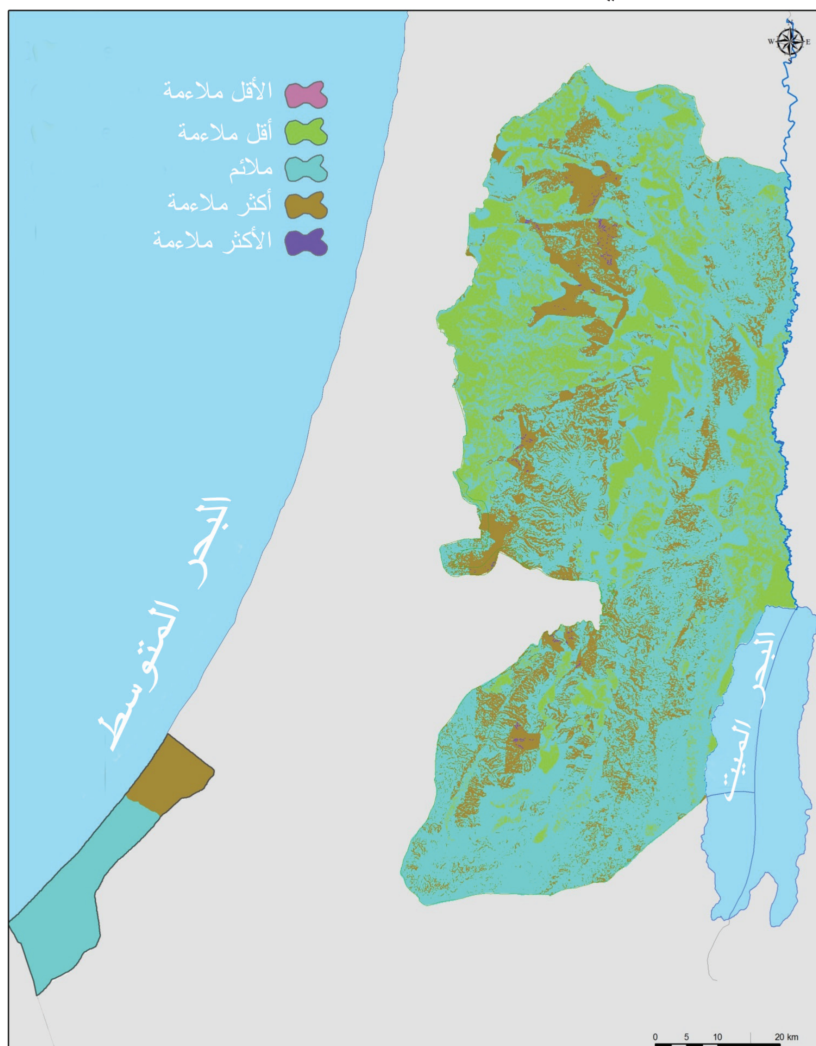
ملاحظة هامة: إن هذه الأرقام كما هي معروضة لا تشكل المجموع الإجمالي للضفة الغربية أو المساحة المتبقية للأرض المتوفرة/المتاحة للتطور المكاني

المصدر: (أريج، ٢٠١٣)

الأرض الملائمة للتطور المكاني

إن أخذ المحددات البيئية بعين الاعتبار -وخصوصاً الحساسية المائية وطبيعة التربة وطبوغرافية الأرض وحالة المناخ -من شأنه أن يقلص القدرة الاستيعابية من ناحية الأرض الملائمة بيئياً للتطور المكاني إلى ٤٥٢ كم٢ (أي ٨٪ من مساحة الضفة الغربية و ٢١٪ من مساحة الأرض المتاحة حالياً). مع العلم أن هذه المساحة تم تحديدها باستخدام نموذج للتحليل المكاني بنظم المعلومات الجغرافية، حيث أن

كلاً من هذه المحددات البيئية أخذت وزناً متساوياً من حيث تأثيرها على الملاءمة البيئية للتطور المكاني (خريطة ٦).



خريطة(٦): الملاءمة البيئية للتطور المكاني

المصدر: المعلومات الأولية - (أريج، ٢٠١٣)

اعتمادا على نتائج تحليل الغطاء النباتي واستخدامات الأرض وتحديد المناطق الملائمة بيئياً للتطور المكاني، فإنه من الممكن استشـــراف سيناريوهات مستقبلية مختلفـــة للتطور المكاني فـــي الضفة الغربية (جـــدول ٥) وتوفير معطيات رقمية للمدة الزمنية التي من المتوقع خلالها استهلاك الأرض المتاحة بناءً على تقديرات الكثافات السكانية المتوقعة على المديين المتوسط والبعيد. إن المقصود من مصطلح اســـتهلاك الأرض في منطقة الضفة الغربية هو اســـتمرار النمط السائد للتطور المكاني المتســـم بالنمو العشـــوائي وغير المنظم، حيث أنه من المتوقع أن تتطور القرى والبلدات الفلسطينية الريفية بنسق متسارع لتصبح مراكز حضرية جديدة على حساب المناطق الزراعية المهمة، كما هو الحال في النمط المستحدث بتشكيل مدن فلســـطينية جديدة كمدينة روابي بالقرب من مدينة بيرزيت في محافظة رام الله والبيرة والتي تصل قدرتها الاستيعابية إلى ٦,٣٤٩ شخص /كم^{٢}.

فيما يلي عرض لأربعة سيناريوهات مستقبلية للتطور المكاني في الضفة الغربية:

- **سيناريو ٠ – الأكثر ملاءمة**: يمثل هذا السيناريو الأرض الأكثر ملاءمة ضمن الأرض المتاحة للتطور المكاني وتمثل ما مساحته ٤٥٢ كم^{٢} (أي ٨٪). إن هذا الرقم هو حصيلة مطابقة الأرض الأكثر ملاءمة بيئياً (خريطة ٦) مع الأرض المتاحة كما ورد في تحليل الغطاء النباتي واستخدامات الأرض (جدول ٤). هذا وبناءً على استقراء الكثافات السكانية المتوقعة (جدول ٥) فإنه من المتوقع أن يتم استهلاك هذه المناطق مع حلول عام ٢٠١٦.
- **ســـيناريو ١ – الوضع الحالي**: يمثل هذا الســـيناريو الأرض المتاحة حالياً نتيجة تحليل الغطاء النباتي واســـتخدامات الأرض (جدول ٤). هذا وتشكل

مساحة المناطق المتاحة ٢,١٩٠ كم٢ (أي ٣٩٪) ومن المتوقع أن يتم استهلاكها مع حلول العام ٢٠٣١.

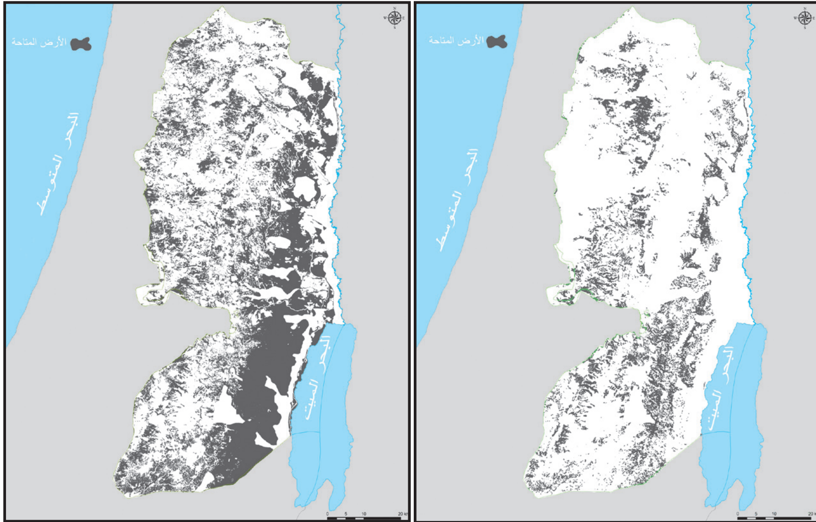
- **سيناريو ٢ - الأرض التي لا يمكن الوصول لها بفعل الممارسات الإسرائيلية:** يمثل هذا السيناريو إضافة الأرض التي لا يمكن الوصول لها بفعل الممارسات الإسرائيلية والتي تشكل ١٠٪ من مساحة الضفة (جدول ٤) للأرض المتاحة في سيناريو ١ آنف الذكر لتشكل ما مساحته ٢,٧٥٤ كم٢ (أي ٤٩٪) ومن المتوقع أن يتم استهلاكها مع حلول عام ٢٠٣٩.
- **سيناريو ٣ - الأرض الصالحة للزراعة:** يمثل هذا السيناريو إضافة الأرض الصالحة للزراعة (جدول ٤) للأرض المتاحة في سيناريو ٢ آنف الذكر لتشكل ما مساحته ٣,٥٧٤ كم٢ (أي ٦٣٪) ومن المتوقع أن يتم استهلاكها مع حلول عام ٢٠٦١ (خريطة ٧).

جدول (٥): سيناريوهات التطور المكاني المستقبلي للضفة الغربية

سيناريو	المساحة (كم٢)	النسبة (٪)	٧٥٪ الضفة الغربية	١٠٠٪ الضفة الغربية	١٥٠٪ الضفة الغربية
سيناريو ٠ - الأكثر ملاءمة	٤٥٢	٨	--	٢٠١٦	٢٠٣٠
سيناريو ١ - الوضع الحالي	٢,١٩٠	٣٩	٢٠٢٠	٢٠٣١	٢٠٥٣
سيناريو ٢ - الأرض التي لا يمكن الوصول لها بفعل الممارسات الإسرائيلية	٢,٧٥٤	٤٩	٢٠٢٦	٢٠٣٩	٢٠٦٦
سيناريو ٣ - الأرض الصالحة للزراعة	٣,٥٧٤	٦٣	٢٠٤٢	٢٠٦١	٢٠٩٨

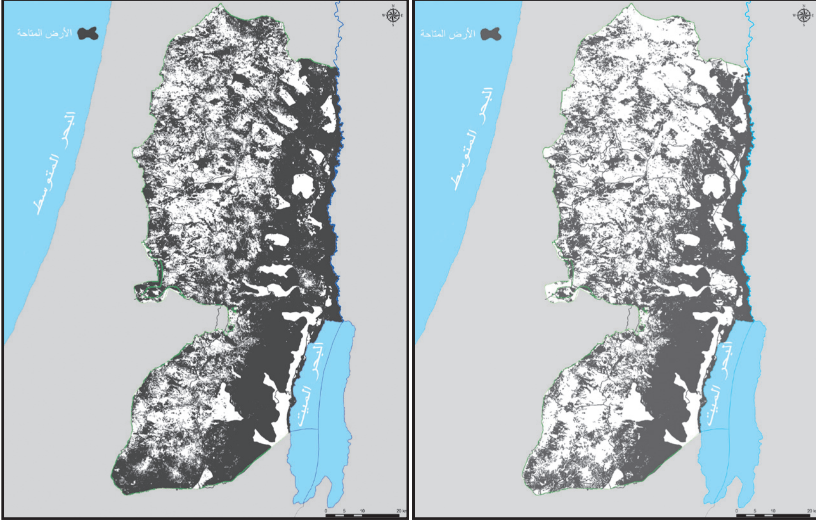
هذا ومن المهم بمكان التنويه إلى أن نتيجة هذه الســيناريوهات المختلفة هي تقريبية بشكل كبير، حيث أن عملية الاستقراء المستقبلي للكثافات السكانية هي نتاج عملية حسابية مبسطة تخلو من الكثير من العوامل والمحددات الديمغرافية المهمة كمعدلات الخصوبة والوفيات. وفي السياق نفسه فإن نتاج تحليل النموذج المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية يحتوي على قدر كبير من التقريب، حيث أن المحددات البيئية المختلفة أخذت الوزن المعياري نفسه في عملية المفاضلة البيئية للمناطق الأكثر ملاءمة للتطور المكاني المســتقبلي، مع العلم أن مصادر المعلومات الأولية والتي تم استخدامها تحتوي أيضاً على قدر لا يستهان به من عدم الاتساق، وعلى بعض من الاختلاف مع مصادر معلومات أخرى.

خريطة (٧): سيناريوهات التطور المكاني المستقبلي للضفة الغربية



سيناريو ٠ – الأكثر ملاءمة

سيناريو ١ – الوضع الحالي



سيناريو ٢ – الأرض التي لا يمكن الوصول لها بفعل الممارسات الإسرائيلية

سيناريو ٣ – الأرض الصالحة للزراعة

المصدر: المعلومات الأولية – (أريج، ٢٠١٣)

الخلاصة والتوصيات

تظهر نتيجة الســـيناريوهات المختلفة حتى أنه في حال الحصول على الأرض التي لا يمكن الوصول لها حالياً بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، أو تكريس المناطق القابلة للزراعة كمناطق للتطور المكاني المستقبلي، فإن أبعاد النمط السائد للتطور المكاني في منطقة الضفة الغربية لن تكون مستدامة. إنه من المهم بمكان التأكيد على أن الممارسات الاحتلالية المختلفة هي المانع الرئيس للوصول إلى تنمية مستدامة في الأرض الفلسطينية، إلا أنه من المؤسف أن المخطط الفلسطيني حتى هذا اليوم مازال يفتقر إلى رؤية واضحة لمســـتقبل الأرض الفلسطينية. ولعله من أكثر الأمثلة وضوحا في هذا الســـياق هي مناطق (ج) في الضفة الغربية والتي

تفتقر حتى الآن لرؤية فلســطينية واضحة لمستقبل التطور المكاني فيها في حال ســيطرة الفلسطينيين عليها: هل ســتكون زراعية أم صناعية أم سياحية الهيئة أم ســتضم جميع هذه الأبعاد. وفي الســياق نفسه، فإنه في العام ٢٠٠٥ قامت إسرائيل بتفكيك مستوطناتها والانسحاب بشكل أحادي من قطاع غزة ،وحينها تعامل الفلسطينيون مع هذا الإجراء بشكل شبه ارتجالي كان من شأنه أن خلف آنذاك تبعات بيئية واقتصادية واجتماعية سلبية.

ســيؤدي التوجه الحالي للتنمية المكانيــة لنتائج لا يمكن تحملها، ما يعني أنه مــن المهم بمكان تصور نهضة في إســتراتيجيات تخطيطية مســتدامة، والتي تشــمل اســتراتيجيات ذات بعد بيئي كالحفاظ على المساحات المفتوحة والأرض الزراعية والمشــهد الطبيعي والموارد المائية والمناطق الحساســة بيئياً، بالإضافة إلى إســتراتيجيات ذات بعد فيزيائي، مثل تشجيع الاستخدام المختلط للأراضي والتصميــم المكثف للأبنية ومراعاة خيــارات نقل أخرى، وتكثيف المناطق المبنية الجديدة باتجاه المجتمعات الحالية، بالإضافة إلى إستراتيجيات ذات بعد اجتماعي ثقافــي، كالحفاظ علــى المباني الســكنية والعامة، وتعزيز الإحســاس بالمكان، وأخــذ قرارات التنمية المقتصدة بعين الاعتبار، وتشــجيع التعاون بين أصحاب العلاقة المختلفين في صياغة رؤية واضحة لمســتقبل الأرض الفلسطينية وتطبيق الإستراتيجيات ذات العلاقة.

الخاتمة

من الملاحظ أن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية سعى عبر العقود الخمسة الأخيرة إلى اقتلاع السكان الأصليين عن طريق تسهيل نقل المهاجرين اليهود المســـتوطنين، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى إيجاد أغلبية يهودية على الأرض الفلسطينية. مما لا شك فيه أن المستوطنات الإسرائيلية تعتبر من أكثر المعايير السياســـية الإسرائيلية وضوحاً على أن إسرائيل تخطط لبقائها في الأرض الفلسطينية المحتلة، ما يقيّد بشأنه سبل التوصل لحل شامل وعادل للقضية الفلسطينية والمتمثل بقيام الدولة الفلسطينية ضمن إطار القوانين الدولية ذات العلاقة.

يضم الأثر الجغرافي للمســـتوطنات الإسرائيلية أبعاداً ديمغرافية واقتصادية وبيئية، فضلاً عن الأبعاد السياســـية. فمن الجلي أن المســـتوطنات وجدت لتبقى ضمن سياســـة الأمر الواقع، والذي يعمل على خلق واقع ديمغرافي يصعب من خلاله إيجاد توازن اجتماعي واقتصادي يســـتطيع من خلاله الشعب الفلسطيني إقامة دولته على كامل أرضه كما حددتها الشرائع الدولية ذات العلاقة، حيث أن التجمعات الفلســـطينية في الضفة وضعت في كنتونات محاصرة بالمســـتوطنات وغيرهـــا من المعوقات الفيزيائية الأخرى كالجدار والطرق الالتفافية، الأمر الذي يجعل منطق الولاية الجغرافية الفلسطينية أمراً يصعب تحقيقه.

كانت منظومة عملية الســـلام وما زالت الأداة التكتيكية التي اســـتطاعت من

خلالها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كسب الوقت لتعزيز استيطانها في الأرض الفلسطينية، حيث استمرت وتيرة المشروع الاستيطاني بشكل مكثف، الأمر الذي وضع عراقيل عدة على الفلسطينيين تمنعهم من حرية الحركة أو التمدد العمراني الطبيعي. وفي هذا السياق، عملت إسرائيل بربط المجال الحيوي الفلسطيني والمتمثل بشبكات البنية التحتية والطرق بالمجال الحيوي الإسرائيلي في المستوطنات والمدن الإسرائيلية بهدف إخضاع الفلسطينيين للهيمنة الإسرائيلية، واستعمالهم لهذه السياسة كورقة ضغط على الفلسطينيين للحصول على تنازلات سياسية.

تشير القراءة الممعنة للجغرافيا السياسية للمستوطنات الإسرائيلية في منطقة الضفة الغربية إلى أن القدرة الاستيعابية من حيث توفر الأرض وملاءمتها للتطور المكاني أصبحت ضعيفة وواهية في ظل المعطيات على أرض الواقع، الأمر الذي يفضي إلى أن عملية استقراء المستقبل تشير إلى أن الفلسطينيين يجب عليهم لزاماً عدم التخلي عن المناطق التي تقوم عليها المستوطنات الإسرائيلية وبالأخص تلك التي تم عزلها خلف الجدار العازل لأهميتها لضمان مستقبل أكثر استدامة يضم في ثناياه أبعاداً حقوقية تتمثل بعودة العديد من اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات الشتات إلى الدولة الفلسطينية المرتقبة. وفي السياق نفسه، فإن أي طروحات أخرى كتلك المتمثلة بتبادل الأرض مع الجانب الإسرائيلي يجب أن تأخذ بعين الحسبان القدرة الاستيعابية من حيث ملاءمتها البيئية للتطور المكاني المستقبلي، مع التذكير بأن المستوطنات الإسرائيلية تستحوذ على المخزون الإستراتيجي من المياه الجوفية بالإضافة إلى موارد طبيعية أخرى.

الهوامش

١ ما يقارب ٨٠٪ من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية موجودة على مواقع ترتفع أكثر من ٢٠٠ متر عن سطح البحر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢، صفحة ٦٤).

٢ يشكل منع الفلسطينيين من ممارسة حقهم في حرية الحركة والتنقل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة –كما هو مكفول بالمواثيق الدولية ذات العلاقة، مثل ما هو موثق في بند ١٣ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والبند ١٢ في الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية– يشكل عقبة كبيرة أمام الفلسطينيين في ممارسة أوجه الحياة المختلفة، حيث أن الحق في حرية الحركة والتنقل يعتبر ضرورة لتحقيق حقوق أخرى راسخة في الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على سبيل المثال، منها الحق في العمل (بند ٦) والحق في الصحة (بند ١٢) والحق في التعليم (بند ١٣)، إلخ.

٣ في الفترة الواقعة بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٦ ازداد عدد المهاجرين اليهود الجدد في فلسطين من ٥٨٠٠٠ إلى ٣٤٨٠٠٠، في حين أن السكان الفلسطينيين ازدادوا من ٦٤٢٠٠٠ إلى ٩٧٨٠٠٠. أي أن نسبة الزيادة بين المهاجرين اليهود عادلت ما يقارب ٤ أضعاف الزيادة بين السكان الفلسطينيين في تلك الفترة (أريج، ٢٠٠٢، صفحة ١).

٤ تم في العام ١٨٧٠ تأسيس أول مستوطنة زراعية يهودية في فلسطين وتعرف بمكفا إسرائيل (وتعني أمل إسرائيل) في محيط القدس، وأنشئت كذلك مدرسة كانت تهدف إلى تزويد المستوطنين بالخبرة الزراعية اللازمة (قطوسة، ٢٠١٣، صفحة ١٢). ومن الجدير ذكره أن إدارة المستوطنات الإسرائيلية اتخذت أشكالاً متعددة، منها المستوطنات ذات الصفة القومية، وهي تلك المستوطنات التي يعمل فيها اليهود بأجر وتملكها الحركة الصهيونية، بالإضافة إلى مستوطنات المزارع التعاونية (كيبوتسيم) والتي يأخذ المستوطنون فيها أجوراً وجزءاً من الأرباح (قطوسة، ٢٠١٣، صفحة ١٩).

٥ من المهم بمكان التنويه إلا أن السلطات الإسرائيلية تعترف أن ٢١٪ من المنطقة المبنية داخل المستوطنات الإسرائيلية تقع على أرض فلسطينية خاصة الملكية (B’Tselem, 2010, p. 5).

٦ يختصر عالم الاجتماع الإسرائيلي جيف هالبر المشروع الاستيطاني بمجمله في منطقة الضفة الغربية بمشروع تهويد القدس ومحيطها أو ما يعرف بمنطقة القدس الكبرى والتي تشمل ثلاث كتل استيطانية كبيرة تحتوي ما معدله ٧٥٪ من عدد مستوطنين الضفة الغربية (Halper, 2008, pp. 150–174)

٧ تم ذلك عقب صدور الحكم في قضية إيلون موريه حيث قدم ١٧ شخصاً التماسات من بينهم مستوطنون إسرائيليون الذين لم يرغبوا في تعريف المستوطنات على أنها موجودة لتلبية حاجة عسكرية مؤقتة ،وبدلاً من ذلك أرادوا الحصول على اعتراف أن هذه المستوطنات عبارة عن منشآت دائمة، مما قوض حجة إدعاء "الضرورة العسكرية" (بديل، ٢٠١٣، صفحة ٣٦).

٨ لا يتجاوز عدد الفلسطينيين القانطين في المنطقة (ج) ٢٩٧٩٠٠ فلسطيني، أي ما يعادل ١٢٪ من عدد سكان الضفة الغربية، في حين يبلغ عدد المستوطنين الإسرائيلين ٣٢٥٠٠٠ مستوطن، أي ما يعادل ٦١٪ من عدد المستوطنين الإسرائيليين الإجمالي في منطقة الضفة الغربية (UNOCHA, 2014) .

٩ تعتبر نظرية المجال الحيوي بالأساس نظرية توسعية ابتدعها المفكرون والقادة العسكريون الألمان والتي بموجبها تستطيع أمة ما احتلال أمة أخرى والاستئثار بأرضها ومواردها واستمرار السيطرة عليها بالرغم

من عدم وجود مبرر للحرب. ومما لا شك فيه أن مثل هذه النظرية لا تقيم وزناً لحقوق الشعوب بتقرير مصيرها وحماية سيادتها على الأرض والموارد الطبيعية (غنيم، ٢٠٠٠، صفحة ٨٣).

١٠ يتم التعامل مع العمال الفلسطينيين العاملين في المستوطنات الإسرائيلية في منطقة الضفة الغربية ضمن معايير القوانين الأردنية وليس القوانين الإسرائيلية، والتي تحدد مستويات دخل أقل من تلك التي يتم استعمالها داخل إسرائيل.

١١ يعد مشروع الكازينو من أول المشاريع المشتركة الفلسطينية – الإسرائيلية برأس مال يصل إلى ٥٠ مليون دولار أميركي وبإدارة نمساوية، حيث تم بناؤه في مدينة أريحا على مقربة من مخيم عقبة جبر، ولكنه لم يحقق أهدافه لعدم قبوله اجتماعيا من قبل الفلسطينيين.

١٢ تعتمد النتائج التي تم التوصل إليها وعرضها في هذا السياق على بحث رسالة الدكتوراه للمؤلف. أنظر (El-Atrash, 2014, pp. 40-47)

١٣ تم استخدام هذا الرقم لأنه يفوق الزيادة المتوقعة للأرقام الرسمية في هذا المجال، حيث أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية قدرت أعداد العائدين المتوقع استيعابهم في الضفة الغربية بـ ٧٨٠,٠٠٠ في العام ١٩٩٨ (MOPIC, 1998, p. 15) .

المراجع

باللغة الإنكليزية

Ahmad El-Atrash. (2009). *MSc Thesis: Promoting Sustainable Urban Growth Strategies to Curb Sprawl in the Urban Area of Bethlehem Governorate (Un-published)* . Birzeit: Birzeit University.

Ahmad El-Atrash. (2014). *PhD Dissertation: Spatial Planning Strategies Towards Sustainability in the Geo-Political Context of Present Palestine - The Case of Bethlehem*. Dortmund: TU Dortmund University .

Ahmad El-Atrash، Hilimi Salem، and Jad Isaac. (2009). Planning Towards a Sustainable Land Transportation System in the Future Palestinian State. *Journal of Natural Science and Sustainable Technology*، 305-324.

Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ); UNRWA's Barrier Monitoring Unit (BMU). (2013). *Barrier Impacts on Water Resources*. Bethlehem: ARIJ.

B'tselem - The Israeli Information Center for Human Rights . (2002). *Land Grab: Israel›s Settlement Policy in the West Bank*. East Jerusalem: B›Tselem.

B'Tselem - The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories . (2004). *Forbidden Roads: The Discriminatory West Bank Road Regime* . East Jerusalem: B'Tselem .

B'Tselem - The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. (2010). *By Hook and by Crook: Israeli Settlement Policy in the West Bank*. East Jerusalem: B'Tselem.

Geoffrey Aronson. (1996). Settlements and the Israel-Palestinian Negotiations: An Overview. *Journal of Palestine Studies*.

Janet Abu-Lughod. (1982). Israeli Settlements in Occupied Arab Lands: Conquest to Colony. *Journal of Palestine Studies*، 16-54.

Jeff Halper. (2008). *An Israeli in Palestine: Resisting Dispossession, Redeeming Israel*. London: Pluto Press.

Khalil Nakhleh. (2014). Oslo: Replacing Liberation with Economic Neo-Colonialism. *Al-Shabaka - The Palestinian Policy Network*، Washington, DC.

Leila Farsakh. (2000). Under Siege: Closure, Separation and the Palestinian Economy. *Middle East Report*، 22-25.

Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC) . (1998). *National Policies for Physical Development for the West Bank and Gaza Strip*. East Jerusalem: MOPIC.

Naser Abdul Karim، Salim Tamari، و Khaled Farraj. (2010). The Palestinian Economy and Future Prospects: Interview With Mohammad Mustafa, Head of the Palestine Investment Fund. . *Journal of Palestine Studies*، 40-51.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2011). *Palestinians at the End of 2011*. Ramallah: PCBS.

The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2012). *Registered Refugees in Figures*. Gaza: Communications Office.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA); Office of the

Special Coordinator for the Peace Process in the Middle East (UNSCO). (2004). *Costs of Conflict: The Changing Face of Bethlehem*. Jerusalem: UNOCHA; UNSCO.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory (UNOCHA). (2012). *Humaitarian Atlas*. East Jerusalem: UNOCHA.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory (UNOCHA). (2014). *In the Spot Light: Area C Vulnerability Profile* . East Jerusalem: UN-OCHA.

باللغة العربية

- اتفاقية جنيف الرابعة. (١٢ آب، ١٩٤٩). *اللجنة الدولية للصليب الأحمر*. تاريخ الاسترداد ٢٠١٤، ٦ كانون الأول، من https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm
- أحمد غنيم. (٢٠٠٠). *الحدود أولاً*. أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٨). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧*. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١١). *الفلسطينيون في نهاية عام ٢٠١١*. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١٢). *المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية – التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١١*. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين . (٢٠١٣). *النهب الإسرائيلي للأرض والتهجير القسري للفلسطينيين: دليل إرشادي للأفراد والتجمعات السكانية المعرضة لخطر التهجير* . بيت لحم: بديل.
- بيتير ماورير. (٢٠١٢). *التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني: سياسة الاحتلال الإسرائيلي*. جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- جاد إسحق، و نائل سلمان. (٢٠٠٤). *القدس وتحديات طمس الهوية*. بيروت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- جوني منصور. (٢٠١٤). *إسرائيل والاستيطان: الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام (١٩٦٧–٢٠١٣)*. رام الله: مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- حسام جريس، وامطانس شحادة. (٢٠١٣). *دولة رفاه المستوطنين: الاقتصاد السياسي للمستوطنات*. رام الله: مدار–المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- غسان دوعر. (٢٠١٢). *المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الإعتداء على الأرض والإنسان*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- فهد قطوسة. (٢٠١٣). *السياسة السكانية والاستيطانية لسلطات الاحتلال في القدس العربية (رسالة ماجستير غير منشورة)*. القدس الشرقية: جامعة القدس.
- فوزي الجدبة. (٢٠٠٨). *حرب عام ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل – دراسة في الجغرافيا السياسية*. غزة: الجامعة الإسلامية.

- معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج). (٢٠٠٢). *أثر النشاطات العمرانية المختلفة على المجتمعات الفلسطينية المحلية في محافظتي بيت لحم والخليل*. بيت لحم: أريج.
- معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج). (٩ آذار، ٢٠٠٩). *مراقبة النشاطات الإسرائيلية الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية*. تم الاسترداد من فصل جديد من المشروع الاستيطاني الاسرائيلي لمدينة لقدس: "الخارطة الاقليمية للقدس ٢٠٠٨": http://www.poica.org/details.php?Article=1554
- معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج). (١٠ آذار، ٢٠١٣). قاعدة بيانات أريج، وحدة نظم المعلومات الجغرافية. *معلومات مكانية*. بيت لحم، بيت لحم، الضفة الغربية: أريج.
- نبيل الصالح. (٢٠١٤). عنف *المستوطنين وأثره على الفلسطينيين*. رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.